

Distr.  
GENERAL

A/48/717/Add.5  
17 December 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون  
البند ٩١ (د) من جدول الأعمال

### التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

#### تقرير اللجنة الثانية (الجزء السادس)\*

المقرر: السيدة آيرين فرودنشوس - ريكل (النمسا)

#### أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩١ من جدول الأعمال (انظر A/48/717، الفقرة ٢). وفي الجلسات ١٩ و ٤٠ و ٤٥ و ٤٦، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر وفي ٦ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، جرى النظر في الإجراء الذي سيتخذ في إطار البند الفرعي (ب). ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/48/SR.19 و 40 و 45 و 46).

#### ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرارين A/C.2/48/L.7 و L.54

٢ - في الجلسة ١٩، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر قام ممثل كولومبيا، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧، وعن الصين، بعرض مشروع قرار معنون "التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية" (A/C.2/48/L.7)، وفيما يلي نصه:

\* سيصدر التقرير المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال في عدة أجزاء تحت الرمز A/48/717

والإضافات.

"إن الجمعية العامة،

"إذ تعيد تأكيد قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أيدت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية<sup>(١)</sup> و ١٥٩/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢،

"وإذ تؤكد أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يزال عنصرا رئيسيا في التعاون الدولي وأن له دورا مكملا لأشكال التعاون التقني الدولي الأخرى، وأن الغرض منه في نهاية المطاف هو تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية - وبصفة خاصة تنمية الموارد البشرية - باستغلال قدرات البلدان النامية،

"وإذ تؤكد من جديد أنه في حين تتحمل البلدان النامية المسؤولية الرئيسية عن تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بينها، ينبغي أن تقدم منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو المساعدة والدعم الى تلك الأنشطة، وينبغي أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بدور بارز بوصفها عاملا مشجعا وحفازا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وفقا لخطة عمل بوينس آيرس،

"وإذ تلاحظ مع الارتياح أنه ورد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٦<sup>(٢)</sup> أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد أفادت بوجود زيادة في التركيز على الأنشطة المضطلع بها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأنها اتبعت سياسات ترمي الى الإسراع بالاستعانة بهذا التعاون كوسيلة عمل، وإذ تؤكد دور الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رصد استخدام وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

"١ - تؤيد التقرير والمقررات اللذين اعتمدهما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية<sup>(٣)</sup>؛

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11، والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) A/48/491.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/48/39).

"٢ - تحت جميع الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج والهيئات الأخرى المتصلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن الوكالات المتخصصة على أن تمنح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الأولوية العليا والدعم الكامل في ميادين الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها، كل في مجال اختصاصه؛

"٣ - تطلب إلى جميع الأطراف المشتركة في تنفيذ استراتيجية تعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات<sup>(٤)</sup> أن تكفل الاستعانة بذلك التعاون على نطاق واسع؛

"٤ - تحت البلدان المتقدمة النمو على أن تقدم الدعم إلى الأنشطة المضطلع بها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ولا سيما نقل التكنولوجيا، وأن تقدم المساعدة إلى البلدان النامية في بناء قدراتها وبخاصة في مجالات العلم والتكنولوجيا والتعليم والتدريب التقني والدراية الفنية؛

"٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً عن تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وعن متابعة هذا القرار."

٣ - وفي الجلسة ٤٥، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، السيد لياندرو آريانو ريسنديز (المكسيك)، مشروع قرار (A/C.2/48/L.54)، قدم بناء على المشاورات غير الرسمية التي أُجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/48/L.7.

٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/48/L.54 بدون تصويت (انظر الفقرة ١٠، مشروع القرار الأول).

٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/48/L.54، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/48/L.7 بسحبه.

#### باء - مشروع القرارين A/C.2/48/L.25 و L.73

٦ - وفي الجلسة ٤٠، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثلو أنغولا، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا: مشروع قرار (A/C.2/48/L.25) بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي"، وفيما يلي نصه:

---

(٤) المرجع نفسه، المقرر ٢/٨، الفرع الأول.

"إن الجمعية العامة،

"إذ تؤكد قراراتها ٢٤٨/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ١٦٠/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و ٢١٥/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و ١٩٥/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ١٨١/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٢٢١/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ١٦٠/٤٦ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والتي طلبت فيها، في جملة أمور، إلى الأمين العام تعزيز التعاون بين أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي، وحثت على تكثيف الاتصالات بغية التعجيل بتحقيق أهداف إعلان لوساكا الصادر في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٠، والذي أنشئ المؤتمر بمقتضاه.

"وقد نظرت في تقرير الأمين العام<sup>(٥)</sup>،

"وإذ ترحب بأن مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي تحول فأصبح الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، التي تهدف إلى تعميق وتوسيع عملية التكامل الاقتصادي والتعاون في المنطقة، بما يكفل المشاركة الكاملة لجميع مواطني الدول الأعضاء في الجماعة،

"وإذ تثني على الدول الأعضاء في الجماعة لما أبدته من تأييد لاتخاذ ترتيبات أعمق وأوسع على الصعيد الرسمي للتعاون ضمن إطار الجماعة الجديدة ومن التزام بذلك،

"وإذ تلاحظ الجهود المبذولة من جانب الجماعة لتنفيذ برنامج عملها،

"وإذ تؤكد من جديد أن الجماعة لا يمكن أن تنجح في تنفيذ برامجها الانمائية ما لم تتوافر لها موارد كافية،

"وإذ ترحب بالتأييد الذي أعلنه مجلس التفاوض المتعدد الأطراف لجنوب افريقيا لإعادة خليج والفس والجزر البحرية إلى ناميبيا والاتفاق الذي تم التوصل اليه بين حكومتي ناميبيا وجنوب افريقيا لإتمام عملية إعادة بحلول ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤،

"وإذ تلاحظ أن آثار الحرب، والجفاف، والخسائر في الأرواح وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الافريقي تستدعي استمرار وتعزيز برامج الإصلاح لإعادة تنشيط اقتصادات بلدان المنطقة،

"وإذ تسلم بالتطورات الايجابية التي حدثت في جنوب افريقيا، بما في ذلك القرارات الخاصة بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي وإجراء انتخابات ديمقراطية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

"وإذ تعرب عن شديد قلقها لتدهور الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا، وإذ تلاحظ بفزع تفاقم الحالة الانسانية السيئة بالفعل، وإذ تؤكد على أهمية الوجود المستمر والفعال للأمم المتحدة في أنغولا بغية تعزيز عملية السلم وإحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات السلم المتعلقة بأنغولا،

"وإذ تلاحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق السلم العام بين حكومة موزامبيق والمقاومة الوطنية الموزامبيقية وإذ تلاحظ عودة الحياة الطبيعية تدريجيا إلى موزامبيق نتيجة لذلك،

"وإذ تلاحظ التقدم الذي أحرزته بعض أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها في وضع آليات للتعاون مع الجماعة،

"١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام<sup>(٥)</sup>، الذي يصف التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تتناول التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي؛

"٢ - تثني على الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ومؤسساتها وهيئاتها التي أقامت تعاونا إنمائيا مع الجماعة، وعززته وشرعت فيه؛

"٣ - تدعو الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ومؤسساتها وهيئاتها التي لم تنشئ حتى الآن اتصالات وعلاقات مع الجماعة إلى بحث إمكانية القيام بذلك؛

"٤ - تثني على أعضاء الجماعة للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج عملها؛

"٥ - تجدد مناشدتها للمجتمع الدولي أن يزيد دعمه المالي والتقني والمادي للجماعة لتمكينها من تنفيذ برنامج عملها تنفيذا كاملا والوفاء باحتياجات التعمير والإصلاح؛

"٦ - تناشد المجتمع الدولي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة تقديم المساعدات المناسبة الى الجماعة لتمكينها من النهوض بعملية التكامل الاقتصادي الاقليمي، بما في ذلك المشاركة في العملية في نهاية الأمر من جانب جنوب افريقيا بعد أن تصبح دولة ديمقراطية لا عنصرية؛

٧" - ترحب بالاصلاحات الاقتصادية والسياسية الجارية داخل الجماعة والتي تستهدف مواجهة تحديات التعاون والتكامل الاقليميين في التسعينات بصورة أفضل؛

٨" - تطلب من سلطات جنوب افريقيا وجميع الأطراف المعنية مضاعفة الجهود لإنهاء العنف وبناء أساس أمتن لقيام الديمقراطية في جنوب افريقيا؛

٩" - تدين الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لمواصلة الأعمال العسكرية التي تزيد من معاناة السكان المدنيين في أنغولا وتضر بالاقتصاد الأنغولي وتطالب الاتحاد بوضع حد لهذه الأعمال فوراً؛

١٠" - ترحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لتنفيذ خطة المساعدة الانسانية العاجلة لأنغولا وتناشد الدول الأعضاء تقديم مساهمات سخية؛

١١" - تلاحظ مع التقدير المساعدات والتعهدات التي قدمتها الدول الأعضاء دعماً لعملية السلم في موزامبيق وتشجع مجتمع المانحين على تقديم مساعدات مناسبة وفورية لتنفيذ جميع جوانب اتفاق السلم العام؛

١٢" - تؤكد من جديد نداءها الى المجتمع الدولي بأن يستمر في تقديم المساعدات الى ناميبيا في هذه المرحلة من استقلالها، لتمكينها من تنفيذ برنامجها الانمائي الوطني؛

١٣" - تدعو مجتمع المانحين وغيره من الشركاء المتعاونين الى المشاركة، على مستوى رفيع، في المؤتمر الاستشاري السنوي للجماعة الانمائية للجنوب الافريقي الذي سيعقد في غابوروني في الفترة من ٢٩ الى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛

١٤" - تثني على الأمين العام وأعضاء المجتمع الدولي لاستجابتهم في الوقت المناسب لحالة الجفاف في الجنوب الافريقي مما ساعد في تحاشي المجاعة في المنطقة والشروع في عملية ستكفل الاستجابة السريعة للحالات ذات الطبيعة المماثلة في المستقبل، وفي هذا الصدد، تشجع المجتمع الدولي على مواصلة مساعدة بلدان المنطقة على التغلب على آثار الجفاف على أساس مستمر؛

١٥" - تطلب إلى الأمين العام أن يستمر بالتشاور مع الأمين التنفيذي للجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، في تكثيف الاتصالات التي تستهدف تعزيز وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة؛

١٦ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

٧ - وفي الجلسة ٤٦، المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، السيد لياندرو أريانو ريسينديز (المكسيك) مشروع قرار (A/C.2/48/L.73)، قدم بناء على المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/48/L.25.

٨ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/48/L.73 بدون تصويت (انظر الفقرة ١٠، مشروع القرار الثاني).

٩ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/48/L.73، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/48/L.25 بسحبه.

#### ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٠ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرارين التاليين:

#### مشروع القرار الأول

التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين  
البلدان النامية

#### إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أيدت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية<sup>(٦)</sup>، و١٥٩/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢،

---

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس ٣٠

آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11، والتصويب)، الفصل الأول.

وإذ تؤكد أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يزال عنصرا رئيسيا في التعاون الدولي وأن له دورا مكملا لأشكال التعاون التقني الدولي الأخرى، وأن الغرض منه في نهاية المطاف هو تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية - وبصفة خاصة تنمية الموارد البشرية - باستغلال قدرات البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد أنه إذا كانت البلدان النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بينها، فإنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو أن تقدم المساعدة والدعم لهذه الأنشطة، وأنه ينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة القيام بدور بارز بوصفها عاملا مشجعا وحفاظا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وفقا لما تنص عليه خطة عمل بوينس آيرس،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بما ورد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٦<sup>(٧)</sup> من أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد أفادت بزيادة التركيز على الأنشطة المضطلع بها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأن جميع المنظمات تقريبا التي أرسلت ردودا أفادت بأنها اعتمدت، أو هي بسبيل اعتماد، سياسات ترمي إلى الإسراع باستخدام أسلوب هذا التعاون، وإذ تؤكد دور الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رصد استخدام هذا الأسلوب،

١ - تؤيد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثامنة<sup>(٨)</sup>، والمقررات التي اعتمدها تلك اللجنة والواردة في المرفق الأول لتقريرها؛

٢ - تحث جميع الدول الأعضاء، ولاسيما منها البلدان المتقدمة النمو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج والهيئات الأخرى التي يتصل عملها بعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الوكالات المتخصصة، على أن تمنح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أولوية عالية ودعمًا كاملا في الميادين المحددة من ميادين الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها، وذلك في مجالات منها العلم والتكنولوجيا ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتعليم والتدريب التقني والدراية الفنية؛

٣ - تطلب إلى جميع الأطراف المشتركة في تنفيذ استراتيجية تعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات، المشار إليها في تقرير اللجنة الرفيعة المستوى<sup>(٩)</sup> أن تكفل استخدام هذا التعاون على نطاق واسع؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وعن متابعة هذا القرار.

(٧) A/48/491.

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/48/39).

(٩) المرجع نفسه، المقرر ٢/٨، الفرع أولاً.



## مشروع القرار الثاني

التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الانمائية  
للجنوب الافريقي

### إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد قراراتها ٢٤٨/٣٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ١٦٠/٣٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و ٢١٥/٣٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و ١٩٥/٤٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ١٨١/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٢٢١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ١٦٠/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، التي طلبت فيها، في جملة أمور، إلى الأمين العام تعزيز التعاون بين أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي، وحثت على تكثيف الاتصالات بغية التعجيل بتحقيق أهداف إعلان لوساكا الصادر في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٠، والذي أنشئ المؤتمر بمقتضاه.

### وقد نظرت في تقرير الأمين العام<sup>(١٠)</sup>،

وإذ ترحب بأن مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي تحول فأصبح الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، التي تهدف إلى تعميق وتوسيع علمية التكامل الاقتصادي والتعاون في المنطقة، بما يكفل المشاركة الكاملة لجميع مواطني الدول الأعضاء في الجماعة،

وإذ تشني على الدول الأعضاء في الجماعة لما أبدته من تأييد لزيادة تعميق وتوسيع الترتيبات الرسمية للتعاون داخل إطار الجماعة الجديدة ومن التزام بذلك،

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها الجماعة لتنفيذ برنامج عملها،

وإذ تؤكد من جديد أن الجماعة لا يمكن أن تنجح في تنفيذ برامجها الانمائية ما لم تتوافر لها موارد كافية،

---

(١٠) A/48/495 و Add.1.

وإذ ترحب بالتأييد الذي أعلنه مجلس التفاوض المتعدد الأطراف لجنوب افريقيا لإعادة خليج والفس والجزر البحرية إلى ناميبيا والاتفاق الذي تم التوصل اليه بين حكومتها ناميبيا وجنوب افريقيا لإنجاز عملية الإعادة بحلول ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤.

وإذ تلاحظ أن آثار الحرب، والجفاف، والخسائر في الأرواح وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الافريقي تستدعي استمرار وتعزيز برامج الاصلاح لإعادة تنشيط اقتصادات بلدان المنطقة،

وإذ تسلم بالتطورات الايجابية التي حدثت في جنوب افريقيا، بما في ذلك القرارات الخاصة بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي وإجراء انتخابات ديمقراطية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

وإذ تعرب عن شديد قلقها إزاء عدم استقرار وتدهور الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا، وإذ تلاحظ بقلق مستمر الحالة الانسانية الخطيرة، وإذ تؤكد أهمية الوجود المستمر والفعال للأمم المتحدة في التشجيع على التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض في أنغولا بغية تعزيز عملية السلم،

وإذ تلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق السلم العام بين حكومة موزامبيق والمقاومة الوطنية الموزامبيقية، وإذ تلاحظ عودة الحياة الطبيعية تدريجيا في موزامبيق نتيجة لذلك، وإذ تؤكد استمرار الحاجة الى قيام كل الأطراف المعنية بالتصرف بطريقة إيجابية،

وإذ تلاحظ التقدم الذي أحرزته بعض أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها في وضع أليات للتعاون مع الجماعة،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام<sup>(١٠)</sup> الذي يصف التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تتناول التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي؛

٢ - تثني على الدول الأعضاء وعلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها التي أقامت تعاوناً إنمائياً مع الجماعة، وعززته وشرعت فيه؛

٣ - تطلب الى الدول الأعضاء وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها التي لم تنشئ حتى الآن اتصالات وعلاقات مع الجماعة إلى استكشاف إمكانية القيام بذلك؛

٤ - تثني على أعضاء الجماعة للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج عملها وزيادة تشجيع تلك الجهود؛

- ٥ - تجدد مناشدتها للمجتمع الدولي أن يعمل على زيادة دعمه المالي والتقني والمادي للجماعة لتمكينها من تنفيذ برنامج عملها على الوجه التام والوفاء باحتياجات التعمير والإصلاح؛
- ٦ - تناشد المجتمع الدولي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة تقديم المساعدات المناسبة الى الجماعة لتمكينها من النهوض بعملية التكامل الاقتصادي الاقليمي، بما في ذلك المشاركة في عملية اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية في أقرب وقت ممكن؛
- ٧ - ترحب بالاصلاحات الاقتصادية والسياسية الجارية داخل الجماعة، والتي تستهدف التصدي بصورة أفضل لتحديات التعاون والتكامل الاقليميين في التسعينات؛
- ٨ - تطلب من سلطات جنوب افريقيا وجميع الأطراف المعنية مضاعفة الجهود لإنهاء العنف وارساء أساس أقوى لقيام الديمقراطية في جنوب افريقيا؛
- ٩ - تأسف للأعمال غير اللائقة من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، مما يؤدي الى زيادة معاناة السكان المدنيين في أنغولا، الذين تتزايد حاجتهم الى المساعدة، ويتسبب في مشكلة تتعلق باللاجئين تفوق الاحتمال، ويضر بالاقتصاد الأنغولي، وتطالب الاتحاد بالتوقف بصفة دائمة عن تلك الأعمال؛
- ١٠ - ترحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لتنفيذ خطة المساعدة الانسانية العاجلة لأنغولا وتناشد الدول الأعضاء تقديم مساهمات سخية؛
- ١١ - تلاحظ مع التقدير المساعدات والتعهدات التي قدمتها الدول الأعضاء دعماً لعملية السلم في موزامبيق، وتشجع مجتمع المانحين على تقديم مساعدات مناسبة وفورية لتنفيذ جميع جوانب اتفاق السلم العام؛
- ١٢ - تؤكد من جديد نداءها الى المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم المساعدات الى ناميبيا في هذه المرحلة من استقلالها، لتمكينها من تنفيذ برنامجها الانمائي الوطني؛
- ١٣ - تدعو مجتمع المانحين وغيره من الشركاء المتعاونين الى المشاركة، على مستوى رفيع، في المؤتمر الاستشاري السنوي للجماعة الانمائية للجنوب الافريقي المقرر عقده في غابوروني في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛
- ١٤ - تثني على الأمين العام وأعضاء المجتمع الدولي لاستجابتهم في الوقت المناسب لحالة الجفاف في الجنوب الافريقي، مما ساعد في تحاشي المجاعة في المنطقة والشروع في عملية ستكفل

الاستجابة السريعة للحالات ذات الطبيعة المماثلة في المستقبل، وفي هذا الصدد، تشجع المجتمع الدولي على مساعدة بلدان المنطقة على التغلب على آثار الجفاف على أساس مطرد؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يستمر، بالتشاور مع الأمين التنفيذي للجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، في تكثيف الاتصالات التي تستهدف تعزيز وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة؛

١٦ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

-----